الباب الرابع
الأمن الإقتصادى

obeikandl.com

obeikandl.com

تعريف الأمن الاقتصادي

هو عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة(1)

كما يعرف الأمن الاقتصادي أيضًا بأنه هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة (2) وبالنسبة للكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة في امتلاك النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية وهي الغذاء والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم ويرتبط الأمن الاقتصادي بالعمل فإمكانية الحصول على أجر كاف وعمل مستقر يضمن الأمن.

ويتمثل الأمن على المستوى الفردي في تحقيق قدر من الطمأنينة والسكينة للفرد، من خلال توفير وسائل السلامة له من الأخطار التي تهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، وبالتالي فإن إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الفردي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق

---

1) السلوك التنظيمي- خضير كاظم حمود . 2) السلوك الإنساني في الإدارة – د0علي السلمي

obeikandl.com

الأمن الاقتصادي للمجتمع، والعكس صحيح في حالة عدم إشباع هذه الحاجات الأساسية فإن الأفراد يصبحون مهددين اقتصاديا للمجتمع باعتبار أن الإنسان هو الذي يقوم بعمليات الإنتاج والتوزيع والإشراف عليها وهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي أما الأمن على المستوى الجماعي فيتمثل في تحقيق الحماية لحقوق الجماعات المختلفة في المجتمع ورعاية مصالحها في المجالات المختلفة وتوفير النظم والمؤسسات التي تخدم هذه الجماعات، فالأمن الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفر الأمن للأفراد والجماعات المكونة للمجتمع وهناك عدد من النظريات تحدثت عن علاقة الأمن الاقتصادي بالحاجات الأساسية للإنسان وهي ما يعرف بنظريات الحاجات الأساسية، التي تتمثل في نظرية ماسلو وموري وهيرزبرج وقد أشارت نظرية ماسلو إلى أن الحاجات الأساسية للإنسان تكون في شكل هرم تبدأ من أسفل إلى أعلى، وبالتالي فإن الإنسان يبدأ في إشباع حاجاته من أسفل إلى أعلى، إلا أن قليلا من الناس من يصل إلى قمة الهرم فالإنسان في نظر ماسلو يبدأ بإشباع الحاجات الطبيعية ثم الحاجات الأمنية التي تليها الحاجات الاجتماعية ثم الحاجات النفسية وأخيرا تحقيق الذات وحسب نظرية ماسلو فإن إشباع الحاجات الأمنية للإنسان تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية كما أشارت نظرية موري إلى الحاجات الأساسية للإنسان من منظور الدوافع الأساسية التي تحرك الإنسان وحددتها في عدد من

الدوافع هي الجوع، والجنس وحب الاستطلاع وبالتالي فإن النظرية حاولت الربط بين الآثار المترتبة على انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي وأسبابه أما نظرية هيرزبرج فأشارت إلى أهمية الحاجات الأساسية للإنسان، التي تتمثل في الماء والهواء والغذاء،ويرى هيرزبرج أن هذه الحاجات هي التي تدفع الإنسان لإظهار سلوك معين، ويمكن القول إن انعدام الماء والغذاء والهواء يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الإنساني.

<u>مكونات الأمن الاقتصادي</u>

يتكون الأمن الاقتصادي من عدة عناصر إلا أننا نحصرها في الجوانب التالية:

الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن التكافلي (التأمين الاجتماعي) والضمان الاجتماعي ومشاريع التنمية ومشاريع مكافحة الفقر والعمل وسياسات التمويل الاصغر والأسر المنتجة وبرامج السياسة الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية.

أولاً: الأمن الغذائي: يعتبر الأمن الغذائي من أهم عناصر الأمن الاقتصادي، وقد وردت عدة تعريفات ومفاهيم للأمن الغذائي إلا أنها تباينت في رؤاها وتعرضت لانتقادات، لكن يمكن تعريفه بأنه قدرة

obeikandl.com

المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادًا على الموارد الذات (1)

ولأهمية الغذاء للإنسان باعتباره من أهم عناصر المحافظة على الحياة، ينظر للغذاء على أنه يشكل بعدًا اجتماعيًّا وسياسيًّا باعتباره أحد حقوق الإنسان،ولذلك يعكس تحقيق الأمن الغذائي قدرة المجتمع في كفالة حق الغذاء لكل مواطن، خاصة حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع لتستمر حياته بصورة صحيحة ونشطة وإن عدم توفر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم تحقيق عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع لا بد أن يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة 0

ثانياً: الأمن الصحي:- ونقصد بالأمن الصحي توفير وسائل الوقاية والعلاج من الامراض والاوبئة وترتبط الصحة ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، فالمجتمع الذي يخلو من الأمراض يتمتع

---

1) الأمن الغذائي العربي وأهمية دور السودان - سعودي حسن سالم عز الدين.

obeikandl.com

شعبه بنشاط وقوة تمكنه من الإنتاج والعمل ويحقق معدلات نمو اقتصادي مناسب، بينما يحدث عكسه تمامًا في المجتمع الذي تسيطر عليه الأمراض والوبائيات، ولذلك تحاول الدول مكافحة الأمراض الخطرة، مثل الإيدز وأنفلونزا الخنازير والطيور وحتى الأمراض التي تصيب الحيوان،حمى الوادي المتصدع وجنون البقر وغيرهما لحماية اقتصادياتها ومواطنيها كما يرتكز الأمن الصحي بصورة أساسية على توفير برامج الرعاية الصحية الأولية وخدمات التأمين الصحي للمواطنين وتوفير الأدوية المنقذة للحياة وتطوير المؤسسات الصحية وزيادتها كالمستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الإرشاد والتثقيف الصحي وإعطاء أهمية قصوى لصحة الفئات الضعيفة كالأطفال والمرأة والمعاقين وكبار السن... إلخ كما تعتمد الدولة المتقدمة على توفير خدمات الضمان الاجتماعي لمواطنيها وقد أقرت الولايات المتحدة الأمريكية خطة كبيرة وطموحة لخدمات الضمان الاجتماعي في العام 2009م وستمثل تطورًا جديدًا في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية في العالم.

ثالثاً: الأمن التكافلي أو التأمين الاجتماعي والصحي: ونقصد بالأمن التكافلي، تلك السياسة التي ترمي إلى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال اتباع نظام استقطاع جزء من مرتبات العاملين وإيداعها في صندوق معين وفقًا لقوانين ولوائح

obeikandl.com

معروفة تمنح للعاملين في حالات ترك العمل او الفصل من الخدمة أو استيفاء سن المعاش أو العجز أو المرض أو الوفاة وهذا النظام يعرف بالتأمين الاجتماعي أو فوائد ما بعد الخدمة والذي يرتكز بصورة أساسية على تسخير عمليات التكافل وسط قطاع العاملين لتوفير الحماية والأمن الاجتماعي لهم. أما الأمن التكافلي الصحي فهو نظام تكافلي بين المواطنين والدولة حيث يدفع المشترك –حسب دخله– مساهمة شهرية محدودة ليتمتع هو وأفراد أسرته بالخدمات الطبية المتكاملة بغض النظر عن حجم الأسرة وحجم الخدمات المطلوبة والتي تشمل الكشف والفحص المجاني، ثم الدواء بتكلفة رمزية وهو ما يعرف بالتأمين الصحي.

رابعًا: مشاريع مكافحة الفقر: تمثل مشاريع مكافحة الفقر واحدة من أهم الطرق التي تستخدم لتخفيض معدلات الفقر في المجتمع ويمثل الفقر الخطر الأكبر للمجتمعات المعاصرة؛ وذلك لأن الفقر هو أحد مهددات الأمن الاقتصادي، وبانتشار الفقراء في المجتمع تنتشر الأمراض وسوء التغذية وتكثر الجرائم والسرقات كما تكثر حالة عدم الرضا الاجتماعي والسياسي، كما يتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ولذلك ينظر لمشاريع مكافحة الفقر وكفاءتها في التدخل بأنها عامل أساسي في تحقيق الأمن الاقتصادي، بل الأمن الشامل في المجتمع.

خامسًا: العمل: يعتبر العمل مصدرًا أساسيًّا في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان ويعمل على تحويل الإنسان من حالة الفقر والجوع والخوف إلى حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما أنه هو الوسيلة والمدخل الموثر في تحقيق القوة الاقتصادية والأمن الاقتصادي،ولذلك ينظر للمجتمع الذي تسود فيه معدلات مرتفعة من البطالة وغير الناشطين اقتصاديًّا على أنه مجتمع فقير أو غير منتج أو غير نام أو متأخر ولذلك فإن ارتفاع معدلات السكان الناشطين اقتصاديًّا يعكس الوضع الاقتصادي للدولة المعنية ويعكس مدى قدرتها علي تحقيق الأمن الاقتصادي.

سادسًا: السياسات الاجتماعية: تمثل سياسات الرعاية الاجتماعية المتعددة، التي تستهدف التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة للأسر والمجتمعات المحلية وحماية الشرائح الضعيفة ومكافحة الفقر وغيرها، بعدًا مهمًّا من أبعاد تحقيق الأمن الاقتصادي، خاصة تلك البرامج والمشاريع التي تتمثل في التمويل الأصغر وبرامج الأسر المنتجة وتشغيل الخريجين ومشاريع استقرار الشباب ورعاية الطلاب، ومشاريع تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة ولذلك لابد من توسيع مفهوم الرعاية الاجتماعية ليشمل احتياجات وفئات أخرى في المجتمع وتفعيل برامج التدخل الاجتماعي والاقتصادي التي تحقق عائدًا اجتماعيًّا كبيرًا.

obeikandl.com

سابعاً: استغلال الثروات الموارد الطبيعية: يؤدي عدم استغلال الثروات والموارد الطبيعية وعدم العدالة في توزيع عائدتها على المجتمع إلى إضعاف الوضع الاقتصادي للدولة، ويشير إلى وجود حالة متدنية من القدرة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للدولة ولذلك نجد كثيرًا من الدول لم تفكر في استغلال ثرواتها بالرغم من حاجتها الماسة لها، كما توجد دول أخرى استغلت بعض ثرواتها ولكنها لم تتمكن من تحقيق العدالة في توزيع العائدات والدخول بصورة مناسبة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر وتدني مستويات المعيشة وارتفاع دعاوى التهميش والخروج عن سلطان الدولة وأشار تقرير الأمم المتحدة لعام 2009م إلى أن الثروة النفطية الخيالية لدى البلدان العربية تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان؛ لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في عديد من الاقتصاديات العربية وما ينجم عنها من زعزعة الأمن الاقتصادي للدول والمواطنين على حد سواء (1) .

وعمومًا يمكن القول إن مكونات الأمن الاقتصادي كثيرة لا يمكن حصرها في هذه الورقة لكن ينبغي أن تشمل برامج مكونات الأمن الاقتصادي كل مكونات البناء الاجتماعي على مستوى الأفراد والجماعات

---

1) قطاع الخدمات في السودان ودوره في التنمية الشاملة ـ سوار الدهب أحمد عيسى، ، مجلة دراسات أفريقية، العدد 36، ديسمبر 2006م

obeikandl.com

والمجتمعات المحلية والمجتمع بصورة عامة بحيث يتحقق الأمن الاجتماعي من خلال عناصر مهمة، أهمها: توفير فرص العمل. العدالة في توزيع الدخول. العدالة في توزيع الوظائف. توفير الحماية الاجتماعية للعاملين والمواطنين. توفير قدرات ومهارات أفراد المجتمع من خلال التدريب والتأهيل. تحسين وزيادة مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. توفير الغذاء والكساء والمسكن والملبس والمياه النقية وغيرها.

ولتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، لا بد من تضافر جهود الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع، من خلال رسم سياسات متكاملة تحقق الاستقرار الاجتماعي المستدام في المجتمع وكذلك التنمية البشرية، التي تهدف إلى زيادة واتاحة الخيارات أمام الناس ليعيشوا حياة طويلة، خالية من العلل، حياة يحصل خلالها الإنسان على الموارد التي تحقق له مستوى عاليا من العيش، ومستوى عاليا من المعرفة، حياة يتمتع فيها بالحرية وبحقوقه كإنسان (1).

<u>أسباب انعدام الأمن الاقتصادي</u>

---

1) أفريقيا وتحديات الألفية الثالثة ـ عبد الوهاب عثمان شيخ موسى

obeikandl.com

وعند الحديث عن علاقة الأمن الاقتصادي بالاستقرار الاجتماعي، فإنه من الضروري تناول العوامل والأسباب والمتغيرات التي تؤدي إلى انعدام الأمن بصورة عامة والأمن الاقتصادي بصورة خاصة وذلك لآثارها المباشرة وغير المباشرة على الاستقرار الاجتماعي، وذلك يرجع إلى أن الاستقرار بمعناه الاقتصادي والأمني والسياسي، من أهم متطلبات البيئة المواتية التي تهيئ تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، بل تعتبر بيئة الاستقرار شرطًا أساسيًّا لإحداث أي تحول اقتصادي أو اجتماعي وتتمثل أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في الآتي:

1. **الحروب والنزاعات.**
2. **الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.**
3. **عدم التوازن في التوزيع العادل للثروة والسلطة.**
4. **الكوارث الطبيعية والبيئية.**
5. **عدم العدالة والتهميش التنموي.**
6. **الأمراض والأوبئة التي تصيب الإنسان والحيوان والمحصولات الزراعية.**
7. **البطالة وانخفاض معدلات الانتاج وازدياد معدلات الاعالة أو التبعية الاقتصادية.**
8. **انتشار الجوع والخوف وسوء التغذية ونقص الغذاء.**

obeikandl.com

9. عدم استقلال الثروات المفضي إلى التخلف الاقتصادي.

10. عدم مراعاة الجوانب الاجتماعية في الخصخصة وسياسات الهيكلة الاقتصادية.

11. انعدام التنمية الاقتصادية والبشرية وانتشار الفساد الاقتصادي.

12. التبعية الاقتصادية لاقتصاديات دول العالم الأول.

<u>الآثار الاجتماعية للأمن الاقتصادي:</u> وترتيبًا على ما سبق ذكره من الأسباب المؤدية إلى فقدان الأمن الاقتصادي،يمكننا رصد أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك من خلال المحاور والنقاط التالية:

<u>أولاً: الفقر</u>: يعتبر الفقر من الأسباب المركبة التي يترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية على المجتمع، وذلك لكونه يمثل خطرًا على الأخلاق والسلوك والحفاظ على الأسرة وصيانة المجتمع واستقراره وتماسكه والفقر كما هو معلوم يؤدي إلى ايجاد مجتمع يكثر فيه الأفراد الجائعون والمشردون والمحرومون من المقومات الأساسية للحياة وبالتالي يمكن القول إن الفقر يمثل أهم المهددات الأمنية للاقتصاد،من خلال كثرة عدد الجرائم في المجتمع والسلب والنهب والفساد الاقتصادي وارتفاع الأصوات بالمطالبة بالتوازن التنموي... إلخ.

وقد أشار إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي إلى أن الفقر هو السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي؛ ولذلك فإن التقدم بخطى مطردة

obeikandl.com

نحو استئصال الفقر أمر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء وبالرغم من أن الفقر يعتبر أثرا من آثار انعدام الأمن الاقتصادي إلا أنه يؤدي إلى آثار مركبة على الفرد والجماعة والمجتمع وعلى الأسرة.

فالفقر له آثار ومخاطر على الأسرة من حيث تكوينها وتماسكها واستمرارها، حيث نجد أن كثيرًا من الشباب يمنعهم الفقر من الزواج، كما يؤثر الفقر على أخلاق أفراد الأسرة بل أحيانا كثيرة يفرق بين الزوجين ويعكر صفوهما ويؤدي إلى قتل الأطفال خاصة الإناث كما كان يحدث في الجاهلية خوفا من الفقركما يؤثر الفقر على أمن المجتمعات واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال سوء توزيع الثروات وانتشار الظلم وعدم العدالة الاجتماعية؛مما يؤدي إلى الحقد والاضطراب والبغضاء والفتن في المجتمع ويؤدي الفقر أيضا إلى آثار خطيرة على الصحة العامة في المجتمع وسوء التغذية وسوء المسكن وعلى الصحة النفسية لأفراد المجتمع، وكل هذه الآثار تؤدي إلى ضعف الإنتاج والاقتصاد وتدهوره.

ثانيًا: الجوع والخوف وسوء التغذية: يترتب على انعدام الأمن الاقتصادي وتدهوره نقص في كميات الغذاء وجودته لأفراد المجتمع؛ الأمر الذي يؤدي إلى الجوع وسوء النقدية والخوف والوفاة، خاصة للفئات الضعيفة كالأطفال والنساء والمعاقين وكبار السن فالمجتمع الذي

obeikandl.com

يسود فيه الجوع والخوف يمكن وصفه بأنه مجتمع غير آمن اقتصاديًّا واجتماعيًّا ويقل فيه الإنتاج وتكثر فيه الأمراض ويتناقص عدد السكان ويسود فيه الاضطراب الأمني والسياسي والاجتماعي فيكون المجتمع معتمدًا على الإغاثات والمساعدات الخارجية ونجد معظم المجتمعات، تعطي مسألة الأمن الغذائي أهمية كبيرة نظرًا لأهميته الاستراتيجية في الاستقرار الاجتماعي؛ ولذلك ينبغي أن توجه السياسات إلى موضوعات مهمة مثل دور وقوة الإنتاج الزراعي في المجتمع ومدى استغلال المساحات القابلة للزراعة والرعي والاكتفاء الذاتي من الحبوب والغلال وإذا نظرنا إلى حالة السودان نجد أن نسبة المساحة المستغلة لا تتجاوز أكثر من 20% من إجمالي المساحة القابلة للزراعة فيه كما لا يستغل من المساحات الصالحة للرعي فيه ولذلك يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن جذور مشكلة الإنتاج الزراعي ترجع إلى ترتيبها المتدني في أولويات تخصيص الموارد التي تعزى إلى عدم إيلاء الزراعة والحياة في الريف بصفة عامة الاهتمام الكافي في السياسات الاقتصادية كما أشار إعلان روما بشأن الغذائي العالمي عام 1996م إلى أن الجوع وانعدام الأمن الغذائي مشكلتان لهما أبعاد عالمية وأن حوالي (1) 800 مليون نسمة في جميع أنحاء العالم لاسيما في البلدان النامية لا يحصلون

---

1) الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوجود الأجنبي بدارفور - بهاء الدين مكاوي ، مجلة دراسات مجتمعية، العدد الثالث، يونيو 2009م

obeikandl.com

على ما يكفي من غذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية ثالثًا: البطالة : ينظر إلى العمل باعتباره السلاح الأول في محاربة الفقر وهو السبب الأول في جلب الثروة للإنسان ، ولذلك فإن القعود عن العمل يعني انعدام الأمن الاقتصادي بازدياد نسبة الأفراد العاطلين في المجتمع، ويترتب عليه لجوء العاطلين إلى المخدرات بأنواعها المختلفة وإلى الأساليب غير القانونية كالسرقة والسلب والنهب والاحتيال للحصول على المال لتلبية احتياجاتهم المختلفة كما أن البطالة تؤدي إلى حرمان كثير من الأسر من التمتع بمستويات معيشية مناسبة بسبب ارتفاع معدل التبعية الاقتصادية أو الإعالة وبالتالي فإن البطالة هي ببساطة ترك بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع دون استغلال ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد كما للبطالة آثار نفسية واجتماعية مثل عدم تقدير الذات والشعور بالفشل والنقص والشعور بالملل والعدوانية والإحباط... إلخ.

رابعًا: الحروب والصراعات:يؤدي انعدام الأمن الاقتصادي وعدم توازنه إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة، أهمها الحروب والصراعات وكثيرًا من الحروب والصراعات والحركات الاجتماعية قامت بدعاوى تهميش التنمية أو عدم عدالة التوزيع للثروات وعليه فإن الصراعات ليست فقط تمثل تهديدًا دائمًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات لكن أيضًا تمتد لتؤثر على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن والوحدة الوطنية 0

خامسًا: الهجرة والنزوح: يؤدي عدم الاستقرار الاجتماعي والصراعات وتدهور التنمية إلى إحداث الهجرات واللجوء والنزوح في المجتمع، وربما أن هذه المتغيرات المذكورة تظهر نتيجة لغياب التوازن التنموي والعدالة في توزيع الثروات والخدمات ولذلك فإن غياب العدل يقتضي غياب الأمن، فاذا ساد الظلم سادت الفتنة وعمت الاضطرابات وزاد الخوف سواء كان ذلك خوف الأفراد من بعضهم البعض أو خوف الناس من ولاة الأمر والهجرة والنزوح واللجوء تعتبر آثارًا واضحة لانعدام الأمن الاقتصادي في المجتمع إذا نظرنا للأسباب؛ فمثلاً من أسباب النزوح في دارفور الصراعات حول الموارد الطبيعية ولأسباب اقتصادية كالجفاف والتصحر والفقر وعدم توازن التنمية ولقد ترتب على الهجرة والنزوح واللجوء أثار خطيرة على مجتمع دارفور بصفة خاصة والمجتمع السوداني بصورة عامة، ويمكن حصر أهم هذه الآثار في الآتي:

1. ازدياد حالات سوء التغذية وارتفاع معدلات الوفيات لدى الأطفال والنساء والعجزة.

2. تفشي الجرائم الدخيلة على المجتمع.

3. العمل السلبي للمنظمات الذي يشمل التنصير وتهديد الهوية.

openkanal.com

4. تفشي البطالة وسط الشباب والمتعلمين مما دفعهم للانخراط في التمرد وفي أعمال النهب المسلح.

5. أدى الانفراط الأمني واختلاله إلى زيادة الأسعار وانفراط النسيج الاجتماعي.

وعمومًا فإن النماء والأمن الاقتصادي لايتمان في غياب السلام فطريق التنمية هو السلام المؤدي إلى أمن التنمية، الذي يحقق الرفاهية وزيادة الموارد الاقتصادية والتي تكفل بدورها توفير الظروف الملائمة لتوطيد السلام؛ لأن الاحتزاب ينشأ في ظل الفقر والفاقة، فكلما تحسن وضع الدولة ارتفع مستوى معيشة الفرد وكلما تحسنت الأحوال الاجتماعية للناس بعد شبح الحرب

سادسًا: الآثار الاجتماعية على الفئات المستضعفة: ويقصد بالفئات المستضعفة في المجتمع الأطفال والعجزة والمسنين والمعاقين والنساء والأرامل والمطلقات والمرضى وغيرهم من الفئات ويمكن القول إن الآثار المباشرة لانعدام الأمن الاقتصادي تقع على هذه الفئات؛ فالأطفال مثلاً هم أكثر الفئات تعرضًا لأمراض سوء التغذية والتشرد وعدم مواصلة التعليم فإخفاق التنمية يؤدي إلى زيادة معاناة الأرامل والمطلقات والمسنين والمعاقين خاصة في حالة ضعف برامج الرعاية والسياسة الاجتماعية كما تزداد معاناة هذه الفئات الضعيفة في حالة حدوث الاختلال

الأمني والصراعات كما حدث في دارفور؛ لذلك ولأهمية رعاية الفئات المستضعفة أقر الكونجرس الأمريكي خطة أوباما للرعاية الصحية في 2009م، التي كان الهدف الأساسي منها توسيع التأمين الصحي الرسمي للأفراد ذوي الدخل المتدني الذين لا يتمتعون بتأمين لتوفير الحماية الاجتماعية لهم كما استهدفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه الفئات ببرنامج وأنشطة تحت مسمى أنشطة الأمن الاقتصادي،التي تتمثل في المساعدات المادية من أجل توفير الأمن الاقتصادي على المستوى المنزلي لحصول الأسر والمجتمعات على الوسائل المطلوبة لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية الأساسية

سابعًا: التفكك الأسري: ومن الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي اختلال السلوك في الأسرة وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الادوار الاجتماعية لأفراد الأسرة وهو ما يعرف بمفهوم التفكك الأسري،الذي يرجع لعدة أسباب أهمها الفقر والبطالة والهجر والطلاق.. إلخ وهذه الأسباب لها علاقة بعدم توفر الأمن الاقتصادي والطمأنينة وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان وبالتالي يترتب على التفكك الأسري آثار خطيرة على الأسرة والمجتمع باعتبار الأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع وهي مصدر القوى البشرية التي تحرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

obeikandl.com

ثامنًا: الأمراض والأوبئة: تسبب الأمراض والأوبئة ضعفًا اقتصاديًّا وغذائيًّا في كثير من المجتمعات بسبب انتشار حالات الجفاف المتكررة وفشل السياسات الاقتصادية والاضطرابات المدنية ومرض الإيدز،فقد أشارت بعض التقارير إلى أن في عام 2001م، مات قرابة نصف مليون شخص بسبب الإيدز في البلدان المصابة به وخلفوا وراءهم 2.5 مليون من الأطفال اليتامى كما يتسبب الإيدز في انعدام الأمن الغذائي ويؤدي إلى استفحاله بطرق كثيرة، فمعظم ضحاياه من الشباب وصغار السن، الذين يصابون بالمرض ثم يموتون وهم في ريعان شبابهم وأكثر سنين شبابهم إنتاجًا والمجتمع الذي يبقى بعد ذلك يكون غير متوازن يزيد فيه عدد المسنين أو اليتامى في كثير من الحالات وكثيرًا ما يكون تأثير هذا الوضع تأثيرًا مدمرًا على الإنتاج والأمن الغذائي وفي عام 2020م سيكون وباء الإيدز قد قضى على خمس اليد العاملة الزراعية أو أكثر من الخمس في معظم بلدان أفريقية الجنوبية ومما سبق يمكن القول إن الإيدز والأوبئة يمكن أن تكون سببًا رئيسيًّا من أسباب الجوع والعكس صحيح تماماً أيضاً، فالجوع يعجل بانتشار الفيروس ويفتح الطريق أمام المرض.

1. الخلاصة:

إن انعدام الأمن الاقتصادي له آثار ضارة على الفئات المستهدفة في المجتمع ويساعد على تفكك الأسرة.

2. إن انتشار الأمراض والأوبئة مثل الإيدز وغيره يؤدي إلى انتشار الجوع وانعدام الأمن الاقتصادي بسبب موت أعداد كبيرة من الشباب وصغار السن.

3. إن الهجرة والنزوح واللجوء والحروب والصراعات تؤدي إلى تدهور الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

4. انعدام الأمن الاقتصادي يفرز الفقر والبطالة الجوع والخوف وسوء التغذية.

5. ضرورة الاهتمام بمكونات الأمن الاقتصادي المختلفة التي تتمثل في الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن التكافلي، مشاريع مكافحة الفقر، العمل، السياسات الاجتماعية واستغلال الثروات وغيرها.

6. انعدام الأمن الاقتصادي يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية على المستوى الفردي والجماعي وبتوفيره يتحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

7. إن محاربة الفقر يعتبر المدخل المناسب لمعالجة إفرازات انعدام الأمن الاقتصادي باعتبار أن الفقر يمكن أن يكون أثرًا وسببًا في انعدام الأمن الاقتصادي.

obeikandl.com

8. الأمن الاقتصادي يجلب وفرة الرزق وكثرة الثروات والرفاهية الاجتماعية لأفراده ويؤدي إلى تقليل الاضطراب الاجتماعي والحروب والمجاعات والخوف.

9. الاهتمام بالأمن الغذائي - باعتباره أحد حقوق الإنسان- يمثل بعدًا اجتماعيًّا وسياسيًّا وإنسانيًّا.

obeikandl.com